

ما اذا أقر الدائن ان الدين لفلان وان اسمه عارية فيه فهو صحيح لكونه اخبارا
لا تملكها ويكون للقرو لاية قبضه كما في البرازية اه (وقال في كتاب المداينات)
اذا أقر بأن دينه لفلان صح وحمل على أنه كان وكبلاعته ولهذا كان حق القبض
للقرو ويرأ المديون بالدفع الى ايهما كان كما في الخلاصة والبرازية الا في مسألة هي
ما اذا قالت المرأة المهر الذي لي على زوجي لفلان أو لوالدي فإنه لا يصح كما في شرح
المنظومة والقنية وهو ظاهر لعدم امكان حمله على انها وكيلة في سبب المهر كما لا يخفى
والحجبة في ان المقر لا يصح قبضه ولا ابرأؤه منه بعد اقراره مذكور في فن
الحجبل منه اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب الحجر) ولا يصح
اقرار السفية ولا الاشهاد عليه اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات (وقال في كتاب
الوصايا) الاشارة من الناطق باطلة في وصية وغيرها الا في الافتاء والاقرار بالنسب
والاسلام والكفر كذا في التلخيص اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب القضاء
(قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الصلح) *

الصلح عن اقرار ببيع الا في مسألتين في المستصفي الاولى ما اذا صلح من الدين على
عبد وقبضه ليس له ان يبيعه مرا بجهة بلا بيان الثانية لو تصادقا على ان لادين
بطل الصلح وفي الشراء بالدين لا اه ويزاد ما في المجمع لو صلح من شاة على صوفها
يجزه بغيره أبو يوسف ومنعه محمد والمنع رواية وعلى صوف غيرها لا يجوز اتفاقا كما في
الشرح مع ان بيع الصوف على ظاهر الغنم لا يجوز اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
(ثم قال) الحق اذا أجله صاحبه فإنه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل في شفحة
الولو الحية أجل الشفيع المشتري بعد الطالبين لا اخذ صح وله الرجوع أجلت
امرأة العنين زوجها بعد المحول صح ولها الرجوع استعمله المدعى عليه فأهله
المدعى صح وله الرجوع اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الصلح
عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الملاك اذ لا نزاع اه وقد نقلناه
في كتاب الامانات (ثم قال) ويصح بعد حلف المدعى عليه دفعا للنزاع باقامة
البيينة ولو برهن المدعى بعد دعوى أصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الوصي عن مال
اليتيم على انكاره اذا صلح على بعضه ثم وجد البيينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي

واقامها تقبل ولو طلب يمينه لا يحلف كما في القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا
 (ثم قال) الثانية ادعى ديناً فأقر به وادعى الايفاء او البراء فانكر فصالحه ثم
 برهن عليه تقبل لان الصلح عن اليمين لا فناء اليمين كذا في العمادية من العاشر ولو
 برهن المدعى عليه على اقرار المدعى انه مبطل في الدعوى فان برهن على اقراره
 قبل الصلح لم يقبل وان بعده يقبل ولو برهن على صلح قبله بطل الثاني اذا صلح بعد
 الصلح باطل كما في العمادية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الصلح
 عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد كما في القنية ولو كان في الهداية في مسائل شتى من
 القضاء ان الصلح عن انكار جائز بعد دعوى مجهول فليحفظ ويحمل على فسادها
 بسبب مناقضة المدعى لالتزم شرط الدعوى كما ذكره في القنية وهو توفيق
 واجب فيقال الا في كذا والله سبحانه وتعالى أعلم صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة
 صحيح لا يبيعه وكذا صلح الوارث مع الموصى له بيمين الامة صحيح وان كان لا يجوز
 بيعه وبيانه في حيل التنازخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) طلب
 الصلح والبراء عن الدعوى لا يكون اقراراً وطلب الصلح والبراء عن المسأل يكون
 اقراراً اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) الصلح عن انكار على شيء انما
 يرفع النزاع في الدنيا لا في العقب الا اذا قال صالمك على كذا وبراءك عن الباقي
 الصلح اذا كان عن مال بمنفعة كان اجارة ولو كان على خدمة العبد المدعى الا اذا
 صالحه على غلته أو غلة الدار فانه غير جائز كثيرة النخل كما في الخلاصة اذا استحق
 المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمة
 كالقصاص والعنق والنكاح والمخاع كما في الجامع الكبير الصلح جائز عن دعوى
 المنافع الا في دعوى اجارة كما في المستصفي لا يصح الصلح عن الحد ولا بسقطه
 الا حد القذف اذا كان قبل المرافعة كما في الخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الحدود (ثم قال) صالح المهبوس ثم ادعى انه كان مكرها لم يقبل الا اذا كان في حبس
 الوالي لان الغالب حبسه ظلماً كما في البرازية الصلح يقبل الاقالة والنقض
 الا اذا صالح عن العشرة على خمسة كما في القنية ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بعده
 ان لاشئ عليه بطل الصلح كما في العمادية من العاشر والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ
 (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المهمة بكتاب الصلح (قال المؤلف
 في القواعد الرابعة المشقة تجلب التيسير ما نصه) فسهل الامر باباحة الانتفاع بما لك

الغير بطريق الاجارة والاعارة الى ان قال وباسقاط بعض الدين صلحا أو كراهة
 ابراهم والحاجة اقتداء بيمينه جوزنا الصلح على انكاره (وقال) في القاعدة الخامسة
 تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد صرحوا بها في مواضع منها في كتاب
 الصلح في مسألة صلح الامام عن الظلة المبنية في طريق العامة وصرح به الامام أبو
 يوسف في كتاب الخراج في مواضعه (يقول جامعه) قال شارحها نقلنا عن الخنائية
 بعد قوله في طريق العامة مانصه فان خاصه الامام فصالح على ان يعطى صاحب
 الظلة ما لا معلوما على ان يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة ورأى الامام
 مصلحة المسلمين في ان يأخذ مالها ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت
 الظلة لا تضر بالعمامة لان الامام يملك الاعتراض فيما يكون للعمامة اذا كان
 أخذ العوض مصلحة لهم اهـ وذكر ذلك في الخنائية في باب الصلح عن العقار وقد
 نقلنا بعض ذلك في كتاب الجنائيات أيضا (ثم قال) وفي صلح البرازية له عطاء
 في الديوان مات عن ابنين فاصطلمها على ان يكتب في الديوان اسم أحدهما وياخذ
 العطاء والاخر لا شيء له من العطاء ويؤخذ من كان له العطاء له مالا معلوما فالصلح
 باطل ويرد بدل الصلح والعطاء لا يذمى جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق
 للعطاء ثبات الامام لا يدخل فيه لرضاه الغير وجعله غير أن السلطان ان منع حق
 المستحق فقد ظلم مرتين في قضية حرمان المستحق واثبات غير المستحق مقامه اهـ
 وقد نقلنا ذلك في كتاب الجهاد أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام التقديما
 يتعين منه وما لا يتعين مانصه) والصحيح تعيينه في الصرف الى ان قال وفي الدين
 المشترك فيؤمر برده نصف ما قبض على شريكه اهـ وقد نقلنا في كتاب
 المدائيات (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق مانصه) وذكر في الكتاب
 اذا أوصى لرجل ثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على
 السدس جاز الصلح اهـ (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من
 الجنائين البيع الى ان قال واصلح اهـ (ثم قال) *تكميل* الباطل والفساد عندنا
 في العبادات مترادفان الى ان قال وأما في الصلح فقولنا من الفاسد الصلح عن انكار
 بعد دعوى فاسدة والصلح الباطل الصلح عن الكفالة والشفعة وخيار العتق
 وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار البلوغ وفيها يبطل الصلح ويرجع الدافع بما
 دفع كذا في جامع الفصولين اهـ (وقال في بحث القول في الملك مانصه) والمدين

المستغرق يمنع جواز الصلح والقسمة أى فى التركة فان لم يستغرق فلا يثبت فى ان
 يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا جاز اه وقد نقلنا بقية فى الفرائض (ثم قال)
 الثانية عشر الملك أمانة العين والمنفعة معها وهو الغالب أو العين فقط أو المنفعة فقط
 كالعبد الموصى بمنفعته أبدأ ورقبته لا وارث الى ان قال ويصح الصلح مع الموصى له
 على شئ وتبطل الخ وقد نقلنا بقية فى كتاب النوص ايا فراجعه (وقال فى بحث القول
 فى الدين مانصه) ومنها صحة البراء عنه فلا يصح البراء عن الاعيان والابراء عن
 دعواها صحيح اه وقد نقلناه فى كتاب المداينات (ثم قال) فلو قال ابرأتك عن دعوى
 هذه العين صح البراء فلا تسمع دعواها بعده ولو قال برئت من هذه الدار أو من
 دعوى هذه لم تسمع دعواها ولا يثبت ولو قال ابرأتك عنها أو عن نحو متى فيها فهو
 باطل وله ان يخاصم وانما ابرأه عن ضمانه كذا فى النهاية من الصلح وفى كافي الحاكم
 من الاقرار لاحق لى قبله يبرأ من العين والمدين والكفالة والاجارة والمحدث والقصاص
 اه وبه علم انه يبرأ من الاعيان فى البراء العام اه وقد نقلناه فى كتاب الاقرار
 (ثم قال) لكن فى مداينات القنية افرق الزوجان وأبرأ كل واحد منهما صاحبه
 عن جميع الدعاوى وكان للزوج بذر فى أرضها وأعيان قائمة فاحصاه والاعيان
 القائمة لا تدخل فى البراء عن جميع الدعاوى اه ويدخل فى البراء العام الشفعة
 فهو مستقط لها قضاء لادبانه ان لم يقدمها كفى اللواحية وفى الثانية البراء
 عن العين المغصوبة ابرأه عن ضمانها ونص برأمانة فى يد الغاصب وقال زفر لا يصح
 البراء وتبقى مضمونة ولو كانت العين مستهلكة صح البراء وبرئ من قيمتها اه
 وقولهم البراء عن الاعيان باطل معناه انها لا تكون ملكا له بالبراء والافال ابرأه
 عنها سقوط الضمان صحيح أو يحمل على الامانة الثالث قبول الاجل فلا يصح
 تأجيل الاعيان لان الاجل شرع عرفا للتفصيل والعين خاصة اه وقد نقلناه
 فى كتاب المداينات وفى كتاب الدعوى بعضه (ثم قال) الثانية ما فى الذمة
 لا يثبت الا بالقبض ولذا لو كان له ما دين بسبب واحد فقبض احدهما انصبيه فان
 اشركه ان يشاركه ويصح تفريره على ان ما فى الذمة لا يصح قسمته اه وقد
 نقلناه فى كتاب المداينات (وقال فى آخر الفن الثالث مانصه) فائدة اذا بطل
 الشئ بطل ما فى ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح
 قالوا ابرأه أو اقره ضمن عقده فاسد فدال البراء كفى البرازية اه وقد نقلناه

في كتاب الدعوى وفي كتاب الاقرار (ثم قال) وخرج عنهما ما ذكره في البيوع
 الى أن قال وما ذكره في الشفعة لو صالح الشفيع بمال لم يصح لكن كان اسقاطا
 للشفعة مع ان المتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه اهـ وقد نقلنا
 بقيته في كتاب الشفعة فراجعه (وقال في فن الانغاز مانصه) * الصلح * أي صلح
 لو وقع فانه يبطل حق المصالح ويرد المخصم البديل اليه فقل الصلح عن الشفعة اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال في فن التحيل مانصه) * الحسادى والعشرون
 في الصلح * مات وترك ابنا وزوجة ودارا فادعى رجل الدار فصالحها على مال فان
 صالحها على غير اقرار فالمال عليها ما ثمانا والدار بينهما ثمانا والافالمال
 عليهما مانصه فان كالدار والحيلة في جعل الاقرار كغيره أن يصالح أجنبي منهما على
 اقراره على أن يسلم لها الثمن وله سبعة أثمان أو يقر المدعى بأن لها الثمن والباقى
 للابن اهـ (وقال أخو المؤلف في تكليته للغن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب
 الصلح * صالحه عن ألف درهم على مائة وقبضها ثم استحققت المائة أو وجدها
 ستوقه يرجع عليه بمائة سواء كان الصلح عن اقرار أو انكار ولو صالحه من
 الدراهم على دنانير فاستحققت بعد الافتراق بطل الصلح والفرق انه في الاول حط
 وفي الثانى عرف قضاء زيوفا عن جيات قائلنا نفقها فان لم ترج ردها فلم ترج له
 أن يردّها ولو وجد بالمبيع عيبا فقال له بعهه فان لم يشترده فعرضه على البيع
 لم يكن له رده والفرق ان المقبوض في الاول ليس عين حقه الا برضاه فان لم يرض
 كان متصرفا في ملك الدافع برضاه أما المبيع فعين حقه وقد تصرف فيه فيبطل
 حقه في الرده وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب المداينات (ثم قال)
 صالحت المنكوحه زوجها من النفقة على دراهم جاز ولو كانت مبانة لا والفرق
 ان السكنى حق الله تعالى وفي حال قيام النكاح حقه فكذا النفقة وكذا
 لو شرت المنكوحه سقطت نفقتها بخلاف المبتوتة حال العداه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (وقال المؤلف في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للمعنى لا الالفاظ مانصه)
 ولو صالحه عن ألف على نصفه قالوا انه اسقاط للباقي فقتضاه عدم اشتراط القبول
 كالابراء وكونه عقد صلح يقتضى القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول اهـ
 وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) كل عقد
 أعيدها فان الثاني باطل فالصلح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين اهـ وقد

نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال فيه) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض
 عنها كحق الشفعة فلو صالح عنه بمال بطلت ورجع به ولو صالح الخيرة بمال
 لغتاره بطل ولا شيء لها ولو صالح إحدى زوجتيه بمال لتترك نوبته الم يلزم ولا شيء
 لها وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الشفعة (وقال في كتاب الكفالة
 مانصه) التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل
 العمد بمال ثم كفه انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح العتق الاصيل
 وله مطالبة الكفيل الا ان كذا في الخاتمة اه وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب
 الجنائيات (وقال في كتاب القضاء في بحث البراء العام مانصه) وما اذا أبرأ
 الوارث الوصي ابراءا ما بان اقرانه قبض تركة والده ولم يبق له حق فيها الاستوفاء
 ثم ادعى في يد الوصي شيئا من تركة أبيه وبرهن تقبل وكذا اذا اقر الوارث انه قبض
 جميع ما على الناس من تركة أبيه ثم ادعى على رجل ديننا سمع كذا في الخاتمة
 وبحث فيه الطرسوسي بختارده ابن وهبان الرابعة صالح أحد الورثة وبراءا ما
 ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح
 البرازية الخامسة البراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى
 البرازية الخ فراجعه وقد ذكرنا بعضه في كتاب الاقرار (ثم قال ايضا في كتاب
 القضاء مانصه) اذا عارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فيينة الاكراه أولى
 في البيع والاحارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول لمدعى الطوع اه
 وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الفرائض مانصه) قال الشيخ
 عبدالقادر في الطبقات في باب الهمة في أحد قال الجرجاني في الخزانة قال أبو
 العباس الناطقي رأيت بخط بعض مشايخنا في رجل جعل لأحد ابنته دارا بنصيبه
 على أن لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز وأفتى به أبو جعفر محمد بن ايمان أحد
 أصحاب محمد بن شجاع البلخي وحكى ذلك أصحاب أحمد بن الحارث وأبو عمرو الطبري
 اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشباه)

✽ (كتاب المضاربة) ✽

اذا فسدت كان للمضارب أجر مثله ان عمل الا في الوصي يأخذ مال البيت مضاربة
 فاسدة فلا شيء له اذا عمل كذا في احكام الصغار اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا